مجلّة فكريّة نصف سنويّة محكّمة تصدرها الجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا

المجلد الثالث عشر | 1430هـ / 2009م | العدد الخامس والعشرون

رئيس التحرير

أ.د. محمّد كمال حسن

مدير التحرير

د. محمد الطاهر الميساوي

هيئة التحرير

أ.د. أحمد إبراهيم أبو شوك

د. عمر سبهيتش

د. نعمان جغيم

د. غالية بوهدة

د. مجدي حاج إبراهيم

د. سعيد بوهراوة

د. وهاب الدين رئيس

التصحيح اللغوي

د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي

التنضيد والإخراج الفني

منتهى أرتاليم زعيم

الهيئة الاستشارية

عبد الحميد أبو سليمان – السعودية	محمد نور منوطي – ماليزيا
أبو القاسم سعد الله - الجزائر	عماد الدين خليل – العراق
يوسف القرضاوي – قطر	فكرت كارتشيك – البوسنة
محمد بن نصر – فرنسا	طه جابر العلواني – العراق
بلقيس أبو بكر – ماليزيا	عبد الخالق قاضي – أستراليا
رزالي حاج نووي – ماليزيا	عبد الرحيم علي – السودان
طه عبد الرحمن – المغرب	علي جمعة – مصر
ظفر إسحاق أنصاري – باكستان	عبد المجيد النجار – تونس
فريد الأنصاري – المغرب	فتحي ملكاوي – الأردن

Advisory Board

AbdulHamid AbuSulayman, Saudi Arabia	Muhammad Nur Manuty, Malaysia
Aboul-Kassem Saadallah, Algeria	Imaduddin Khalil, Iraq
Yusuf al-Qaradawi, Qatar	Fikret Karcic, Bosnia
Mohamed Ben Nasr, France	Taha Jabir al-Alwani, Iraq
Balqis Abu Bakar, Malaysia	Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Razali Hj. Nawawi, Malaysia	Abdul Rahim Ali, Sudan
Taha Abderrahmane, Morocco	Ali Gomaa, Egypt
Abdelmajid Najjar, Tunisia	Zafar Ishaq Ansari, Pakistan
Fathi Malkawi, Jordan	Farid Ansari, Morocco

الترقيم الدولي ISSN 1823-1926

مراسلات المجلة Correspondence

Managing Editor, *at-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, malaysia
Tel: (603) 6196-5541/5582 Fax: (603) 6196-4863
E-mail: tajdidiium@iiu.edu.my / tajdidiium@hotmail.com

المحتويات

كلمة التحرير — هيئة التحرير — 5 - 10

بحوث ودراسات

الرؤية الإسلامية للعالم ومسارات تفعيلها في التعليم المعاصر: دراسة تحليلية مع التركيز على التجربة الماليزية — أبو بكر محمد أحمد — 11 - 48

المستشرقون والجدل الإسلامي المسيحي مراجعات نقدية مع الدكتور غي مونو — عبد الحكيم فرحات — 49 - 88

النُّبوَّة: مكانتها وضرورتها للإنسانية في فكر النُّورسي — ياسر بن إسماعيل راضي — 89 - 122

أثر القـــرض الاستهلاكـــي في الودائع الادخارية والاستثمارية والثابتة — محمد فلاق ومحمد صبري بن هارون — 123 - 156

المنظور الشرعي للاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية المعاصرة — نعمان جغيم وأحسن لحساسنة — 157 - 180

استثمار الخطأ في التوجيه التربوي: رؤية مقاصدية — جمال أحمد بادي — 181 - 202

المنهج التربوي الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة — نصرالدين إبراهيم أحمد — 203 - 234

نقد وآراء

لغة الخطاب الصوفي، وبنياته الدالة في شعر أبي حامد الغزالي — نعمان بوقرة — 235 - 256

مراجعات كتب

القرآن الكريم في الصين — ماجان مينغ محمد يوسف — 257 - 276

ندوات ومؤتمرات

الندوة الإقليمية حول: إدراج لغات الشعوب الإسلامية في آسيا في مشروع الحرف القرآني — حسن أحمد إبراهيم — 277 - 284

الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة — أختر زيتي عبد العزيز — 285 - 290

رسائل جامعية

ملخصات رسائل الدكتوراه والماجستير في كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية — هيئة التحرير — 291 - 301

قواعد النشر

التجديد مجلة محكمة يتم قرار النشر فيها بناء على توصية المحكمين من أصحاب الاختصاص.

شروط النشر:

- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل للنشر سواء في مجلة أو جزءاً من كتاب.
- أن يكون حجمه بين 5000 إلى 7000 كلمة (لا يقل عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 30 صفحة بما في ذلك المراجع والهوامش).
- أن يقدم البحث مكتوبًا على نظام word وبخط Traditional Arabic وبنط 16.
- التقيد بقواعد البحث العلمي المتعارف عليها.
- أن يكون توثيق البحث حسب الطريقة المعتمدة في المجلة، على النحو الآتي:

1. عند ذكر المرجع للمرة الأولى:

الكتب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب (**بخطّ غامق**) (مكان النشر: الناشر، الطبعة إن وجدت، تاريخ النشر) ج، ص.

المقالات: اسم المؤلف، عنوان المقال "بين فاصلتين مزدوجتين"، اسم المجلة **بخط غامق**، السنة، العدد، الصفحة.

2. عند تكرار المرجع في الهامش التالي مباشرة:

المرجع نفسه، ج، ص.

3. عند تكرار المرجع في موضع آخر من البحث:

اسم الشهرة للمؤلف، عنوان الكتاب/ عنوان المقال مختصرا، ج، ص.

4. طريقة تخريج الآيات:

تخرّج الآيات في متن البحث وليس في الهوامش، ويكون التخريج كالآتي: (البقرة: 25).

5. طريقة تخريج الحديث:

البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، كتاب الزكاة، باب: هل يشتري صدقته (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، 1404هـ/1988م) ج2، ص85. أما رقم الحديث فذكره اختياري.

- تحتفظ إدارة المجلة بحقها في نشر الدراسة في العدد المناسب، وإعادة نشرها في أي صورة كانت إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- يرجى إرسال العنوان البريدي مع عنوان البريد الإلكتروني، ومختصر للسيرة العلمية.

كلمة التحرير

تواجه الجامعاتُ في العالم الإسلامي تحديًا كبيرًا في سبيل تحقيق رسالتها والنهوض بالمهام المنوطة بها. ويتمثل هذا التحدي في تحقيق معادلة متوازنة ودقيقة بين جانبين أساسيين: الأول توفير الخدمات التعليمية الضرورية لطالبيها من الأفواج الكبيرة المتزايدة من الطلاب الذين تخرجهم المدراس والمعاهد الثانوية في كل عام ويرغبون في الالتحاق بهذا الفرع أو ذاك من التخصصات العلمية. والثاني الارتقاء بالبحث العلمي الدقيق والمتخصص في مجالات المعرفة المختلفة وفي تطبيقاتها العملية.

فأمام زيادة الطلب من الراغبين في التعليم تجد هذه الجامعات نفسها مضطرة إلى التوسع في قبول أعداد متزايدة من الطلاب تكاد تتضاعف من سنة لأخرى في كثير البلدان الإسلامية بسبب الزيادة السريعة في معدل نمو السكان وبسبب التوسع الكبير في قاعدة التعليم الابتدائي والثانوي. وهذا يعني أحدَ أمرين:

1. إما زيادةَ عدد الأساتذة والمدرسين الذين يتولون تعليم الطلاب، بحيث يتم الحفاظ على نسبة معقولة بين عدد الدراسين والمدرسين تمنع تضخم عدد الطلاب في الفصول الدراسية وتحول دون ازدحام قاعات الدرس، مما ييسر للمعلمين متابعةَ شؤون الطلبة ورعايتهم والتفاعل معهم بصورة مباشرة وشخصية، فلا يحرم طالب من تلك المتابعة والرعاية. وبذلك يضمن للعملية التعليمية قدرٌ كبير من النجاح تتكامل فيه الاستعدادات الذاتية للطالب من حرص وذكاء وجد والعناية التربوية من الأستاذ من تعليم ونصح وتوجيه وتصحيح حتى مرحلة التخرج.

2. وإما توسيعَ الفصول الدراسية بحيث تستوعب أعدادًا كبيرة من الطلاب، فلا تراعى النسبةُ المشار إليها، ويكون الدرس عبارة عن محاضرات يلقيها المدرسون على أفواج من المستمعين ثم ينصرفون، فلا تتعدى العلاقةُ بين الطالب والأستاذ هذا التواصل العام، ولا يحصل بينهما أي تفاعل مباشر، فضلاً عن أن تكون هناك رعايةٌ من الأستاذ للطالب ومتابعةٌ شخصية لشؤونه. ومن ثم يبقى نجاحُ العملية التعليمية في إيصال ما يراد إيصالُه إلى عقول الطلاب ووعيهم رهينًا بمدى حرص كل طالب وتركيزه وذكائه.

وإن الذي يحدد المضيَّ في أي من هذين الخيارين ليس فقط رغبة هذا الطرف أو ذاك من الأطراف ذات الصلة بالعملية التعليمية، سواءً كانت الوزارات أو الهيئات المختصة التي تشرف على شؤون التعليم العالي أو إدارات الجامعات نفسها أو إدارات الكليات المختلفة فيها. وإنما الذي يفرض السيرَ في أحدهما دون الآخر هو الواقع المادي لتلك الجامعات من حيث ما يتوافر لديها من بنيات ومرافق أساسية كقاعات الدرس والمختبرات وما يلزمها من تجهيزات فنية تتباين حسب أنواع البرامج الدراسية في التخصصات العلمية المختلفة، ومن حيث الإمكانيات المالية المتاحة لها من ميزانيات سنوية مرصودة لها أو موارد أخرى تأتيها في صور مختلفة: تبرعاتٍ يجود بها الأسخياء من أفراد ومؤسسات أو ريعًا يحصل لها مما لها من ممتلكات أو ما تقوم به من خدمات.

ولما كانت الميزانياتُ المرصودة لقطاع التعليم عمومًا وللتعليم العالي خصوصًا تعاني من انحسار أو ضيق كبير في كثير من بلدان العالم الإسلامي مقارنة بما يُرصد لغيره من القطاعات كالقطاعين العسكري والأمني، فإن الخيار الذي يتم العملُ به في غالب الأحيان هو الثاني. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كثيرًا من الجامعات عندما تفعل ذلك لا تفعله دائمًا عفوًا لمجرد الاستجابة لزيادة الطلب من الراغبين في الدراسة فيها، بل كثيرًا ما يحصل ذلك على سبيل الرضوخ لتوجيهاتٍ وضغوطٍ من إرادة سياسية أو إدارة حكومية همها بالدرجة الأولى هو أن لا تكون هناك مشكلاتٌ أو بؤر توتر قابلة للتفجر

من حين لآخر أو للتوظيف السياسي من قبل خصومها ومعارضيها.

ومعلومٌ أن وجودَ أعداد كبيرة من خريجي المدارس والمعاهد الثانوية الذين لا يجدون فرصة للالتحاق بالتعليم الجامعي – مع حرصهم وذويهم عليه وسعيهم إليه – يطرح مشكلة حقيقية على الكثير من الحكومات في العالم الإسلامي، وخاصة تلك التي تشكو من ضعف في اقتصادها وشح في مواردها. وبالتالي فإنها تعمل على احتواء هذه المشكلة وتجنب آثارها السياسية والاجتماعية بكل السبل، ومن أهمها إلزام الجامعات باستيعاب تلك الأفواج المتزايدة من الطلبة، بقطع النظر عما ينجم عن ذلك من آثار سلبية في نوعية التعليم وجودته.

ونتيجة لذلك فقد شهدت أغلبُ بلدان العالم الإسلامي توسعًا كميًّا ملحوظًا في التعليم الجامعي وتضخمًا كبيرًا في أعداد المنخرطين فيه، وهو توسع نادرًا ما كان مصحوبًا بما يتطلبه من نمو في الطاقة الاستيعابية للجامعات الموجودة سواءً من حيث كفاية المدرسين عددًا ومؤهلاتٍ أو من حيث المرافق والوسائل والتجهيزات المادية. ومن المفارقات التي يمكن للمرء أن يلاحظها في مثل هذه الحال أن تكتظ فصولُ الدرس وتضيق قاعاتُ المحاضرات، فلا يجد الكثيرون من الطلاب مجالاً للحضور أو مقعدًا للجلوس فيلوذون في أحيان كثيرة بأي شيء آخر يصرفون فيه أوقاتهم داخل الجامعة أو خارجها مما لا علاقةَ له بالتعلم وطلب المعرفة، الأمر الذي قد تنتج عنه مظاهرُ انحراف عديدة في الفكر والسلوك.

ذلك عن الجانب الأول للمشكلة الحرجة التي تواجهها الجامعات في العالم الإسلامي. أما الجانب الثاني الخاص بالنهوض بالبحث العلمي وترقيته بحيث يؤدي إلى تكوين بيئة فكرية حافزة وتقاليد علمية راسخة تهيئان المناخ للاكتشاف والإبداع والابتكار، فإن دونه – فيما يبدو – خرطَ القتاد في الكثير من البلاد، إذ هناك أسباب عديدة تحول دون ذلك. إن الأستاذ الجامعي هو الذي يناطُ به القيامُ بالبحث العلمي في مجال تخصصه بإجراء دراساتٍ وبحوثٍ يرتاد بها آفاقًا جديدة فيه: بلورةً لمسائله،

ومعالجة لقضاياه، وحلاً لمشكلاته، وتطويرًا وصقلاً لمفاهيمه، وتعميقًا لنظرياته، واختبارًا وتقويمًا لما يُتوَصَّل إليه من نتائج.

ولكن لما كان الخيار المعمول به غالبًا هو الثاني كما ذكرنا، فإن هذا الأستاذ يجد نفسه غارقًا في بحر من المشاغل اليومية التي تستنفد وقته وجهده من بداية الفصل الدراسي إلى نهايته، فلا يكاد يجد مجالاً للتفكير في موضوعٍ يبحثه، ناهيك عن أن يفرغ له ويتوسل إليه بما يلزم من أسباب ومتطلبات ليس هذا مجال تفصيل الكلام عليها. وينوء هذا الأستاذ تحت عبء مشاغله اليومية وتزداد الفجوة بينه وبين البحث العلمي إذا كان عليه أن يدرس بصورة متوازية عددًا (قد يصل إلى أربعة في الفصل الواحد إن لم يزد) من المساقات أو المواد المختلفة وأن يتولى الإشراف على عدد من رسائل الطلاب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

وقد يتغلب صاحبُنا على هذا النوع من المصاعب، فيوطِّنَ نفسَه على البحث العلمي، متابعة لما يجد من دراسات في مجال تخصصه أو اهتمامه، واستشرافًا لتطوراته، وتبصرًا بمآلاته، واستكشافًا لما يمكنه أن يسهم به فيه من خطإ وقع لسابقيه فيصححه أو أمر غفلوا عنه فينبه إليه، أو مسائل متفرقة فيجمع شتاتها وينظم عقدها، أو مغلقات استعصت عليهم فيفتحها، أو أبعاد طريفة ندت عنهم فيكشف عنها. وحين يكون له من العزم والهمة ما به يحتمل تلك المصاعب وينتهض لهذا الأمر المهم، فإنه كثيرًا ما يجد نفسه يقف وحده في مواجهة التكاليف المالية واللوازم المادية التي يتطلبها القيام به. فإذا كانت الجامعاتُ التي نتحدث عنها لا تتوفر على المال اللازم لتوظيف مزيد من الأساتذة لمواجهة التضخم في عدد الطلاب المنخرطين في برامجها، فأنى لها أن توفر لهذا الأستاذ الباحث المالَ المطلوب لتغطية تكاليف مشاريعه البحثية؟ وإن الأمر لهو إلى الاستحالة أقرب عندما نتذكر أن معدل الإنفاق على البحث العلمي في العالم الإسلامي لا يكاد يتجاوز 0.3 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي في أحسن الأحوال بينما يصل إلى 2.5 بالمائة وقد يزيد عليها في بلدان كثيرة في العالم ومنها إسرائيل،

فضلاً عن أن هذه النسبة الضئيلة نفسها قد يحصل ما يحيد بها عن وجهتها لأسباب معلومة أو غير معلومة لا يسمح المقام هنا بالإفاضة فيها.

هذا جانبٌ فقط من المشكلات التي تقعد بالبحث العلمي عن النهوض وبعجلته عن أن تدور على الأقل في طور إنجازه، بدءًا من إعداد خطة البحث وبناء فروضه وتحديد أهدافه، ومرورًا بجمع مادته من مظانها المختلفة ثم تصنيفها وتحليلها وتركيبها، وانتهاءً باستخلاص النتائج منها، ثم صياغة ذلك كله في نسق متكامل البناء مترابط الأجزاء. ويبقى طور آخر في مسيرة البحث العلمي لا يقل أهمية عن هذا، ألا وهو نشر ما أسفر عنه البحث من حقائق وما توصل إليه من نتائج بحيث يشيع العلم بها ليس فقط في الجامعة أو البلاد التي جرى فيها البحث بل في غيرهما من الجامعات والبلدان التي تنضوي تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي وما يتصل بها من أجهزة ذات علاقة مباشرة بموضوع حديثنا هنا، أعني اتحاد الجامعات الإسلامية. ولا تكتمل قيمةُ البحث العلمي بعد إنجازه ونشره ويكون له مغزى حقيقي ووقع إيجابي في حياة المجتمع ما لم يتم اختبار نتائجه وتفعيل معطياته بتنزيلها في صور تطبيقية لحل المشكلات التي يزخر بها الواقع.

قد يُعترض على هذا الكلام بأنه يغلب عليه التشاؤم، وبأنه لا يرى من الإناء إلا الجزء الفارغ منه، وإلا فأين نضع ما تُنتجه الكلياتُ المختلفة بجامعات العالم الإسلامي من رسائل وأطروحات في الماجستير والدكتوراه قد يجد عددٌ غيرُ قليل منها طريقَه للنشر؟ ويجاب عن هذا الاعتراض بأن ما يُنجز في مثل تلك الرسائل والأطروحات ليس في الحقيقة إلا بدايةَ التأهيل للبحث العلمي الرصين والتمكن من طرقه وآلياته والتدرب على تقنياته. وأما الاجتهادُ والإبداع والابتكار فأمورٌ تأتي من بعد ذلك عبر عملية متصلة ومعقدة من التمرس في البحث وتراكم البحوث وتنوعها وتبادل التجارب وتكاملها، حيث ينضج الفكر، ويتعمق النظر، وتتوطد الخبرة، ويستد الحكم.

وإذا كانت بلدان كثيرة في العالم - وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان - قد أنشأت للبحث العلمي مراكز ومعاهد متخصصة داخل الجامعات وخارجها ذات

موارد مالية مستقلة عن ميزانية الجامعات تسهم في توفيرها الحكومة كما يسهم فيها القطاع الخاص ويكون بإمكانها استقطابُ الباحثين وتمويلُ بحوثهم والعمل على الترويج لها، فإن هذا أمر لم ترتق إليه أوضاع البحث العلمي في غالب البلدان الإسلامية، وحتى إن وجدت مثل تلك المراكز والمعاهد في بعض البلدان فإن هناك من العوائق ما يعطل نموها وكفاءتها ولا يسمح بأن يكون لها ما يُتوقع من إشعاع في حياة المجتمع.

وحيث أن البحث العلمي هو في الحقيقة قوام حياة التعليم الجامعي وبه نماؤه وازدهاره، وبواسطتهما جميعًا تنفتح مسالك التجديد، وعليهما معقد الأمل في أية نهضة حضارية ذاتية للأمة، فإن ما سقناه إنما هو صرخة تحذير ونداء تنبيه إلى أن الأمر خطير والخطب جلل، وأنه يتطلب التعاملَ معه بأكبر قدر من الجدية والشعور بالمسؤولية التاريخية قبل فوات الأوان.

والله سبحانه نسأل التوفيق والسداد والعصمة من الخطأ والخطيئة في النظر والقول والعمل. ولا حول ولا قوة إلا بالله إليه المرجع والمآب.